المتهم الأول.. الشركات والمقاولون

بابل: 120 مشروعاً خدمياً متعثرة منذ 2006

□ بابل / إقبال محمد

تعاني محافظة بابل منذ عام 2006، ولحد الآن من المشاريع المتلكئة، التي أثرت بشكل كبير على تقديم الخدمات قي المحافظة، والتي بلغت أكثر من 120 مشروعاً.

محافظ بابل: المحافظة شكّلت لجنة فنية وهندسية لدراسة أسباب التلكؤ

مسؤولون في المحافظة: شركات لا تملك خبرات تعيق تنفيذ المشاريع

محافظ بابل محمد علي المسعودي قال: إن الحكومة المحلية تعمل بكل جهد وعلمية لحل إشكاليات المشاريع المتلكئة التي تعانيها المحافظة، وتذليل كل الصعوبات التي تواجه شركات المقاولات والمقاولين، وبين أن المحافظة شكلت لجنة فنية وهندسية لدراسة أسباب التلكؤ من أجل العمل على حلّها لأن هذه المشاريع تصب في خدمة المحافظة.وأشار إلى أن قسما جديدا أسس باسم القسم الفني – وهو مؤلف من خبرة الكوادر الهندسية، وبإشراف مباشر من معاون المحافظ للإعمار – يعمل الآن من اجل تذليل كل الصعوبات والمشاكل التي تعانيها المشاريع وخاصة في مجال السلف والوقت الإضافي والفحص بالمختبرات.

وأكد أن عام ٢٠١٢، سيشهد الاهتمام ببناء الطرق الريفية لذلك على المقاولين العمل الجاد لإنجاز المشاريع، وأنا مستعد لتقديم الدعم وضمان الصلاحيات القانونية، وأن موضوع الزفت يعدّ مشكلة أزلية يعانيها المقاولون فعلا، وسنحاول حلها من أجل تبليط الطرق الريفية.

مشاريع غير محسومة

وأكد حسين المرزوكي رئيس القسم الفني أن محافظة بابل تعاني منذ عام ٢٠٠٦ ولحد الآن من التلكؤ في انجاز بعض المشاريع، ويمكن تقسيمه الى ثلاث مراحل المشاريع القديمة التي أحيلت ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ هناك ما يزيد على ١٢٠ مشروعاً تسمى متلكئة، ولكن معظمها منجزة ومستلمة استلاما أولياً، وعزوف المقاولين عن تنفيذ ملاحظات لجان الاستلام سواء الأولي أم النهائي أدى إلى توقفها وعدم حسم ملفاتها، اقترحت المحافظة – لمعالجة المشاريع – تنفيذها وفق المادة ٥٠ ثالثا بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المتضمنة تشكيل لجان وفتح حساب جار لكل مشروع، وأشار إلى أن الأعوام الماضية كانً من الصعب فتح حساب جار لكل مشروع، لكن من خلال الصلاحيات الجديدًة التي منحت من رئيس الوزراء في اجتماع رئاسة الوزراء في البصرة تم منح الصلاحيات للمحافظين، وقد بدأت المحافظة باتخاذ هذا النهج وتشكيل لجان لحل المشاكل العالقة منذ عام ٢٠٠٦ ولحد الآن، مشيرا إلى أن المشاريع التي أحيلت في هذه الفترة كثيرة جدا ما أدى إلى دخول بعض الشركات والمقاولين الذين لا يملكون الخبرات الفنية ولا القدرات المالية.

أما المشاريع التي أحيلت عام ٢٠١٠، فنرى ثلاثة مشاريع متلكئة وأسباب تلكؤها هي الدوائر المستفيدة، لعدم وجود قطعة ارض خاصة للمشروع ما أدى الى تأخيره لحين وجود ارض بديلة، ومشروعان أسبابهما الشركات المتعاقد وكفاءتها المالية، وكذلك المشاريع التي أحيلت ٢٠١١، هناك ٥ مشاريع متلكئة أحيلت الى الشركات غير المتمكنة ماديا، وقامت المحافظة بتشكيل قسم يدعى القسم الفني لمتابعة المشاريع، وتمت زيارة المواقع حقليا وبشكل دوري أسبوعيا، ويقوم معاون محافظ بابل لشؤون الإعمار ورئيس القسم الفني بزيارتها والوقوف على المشاكل التي يعانيها المقاول، والتداخلات التي حدثت مع الدوائر المستفيدة، وعقد اجتماع دوري مع المقاولين والمهندسين المقيمين ومدراء المشاريع لتذليل الصعوبات.

نسب إنجاز متدنية

من جهته، بيّن رئيس لجنة الإعمار في مجلس محافظة بابل المهندس حامد الملي أن المشاريع المتلكئة في محافظة بابل، من أهم المشاكل تواجه المحافظة، وتسبب إشكالا كبيرا في انجاز المشاريع، والمواطنون يطالبون بإنجاز المشاريع، وان المشاريع المتلكئة متوقفة عن العمل، وقد نتجه إلى سحب العمل عن الكثير منها، ولكن هناك الكثير من المشاريع المستمرة بنظرنا متلكئة، مدتها شارفت على الانتهاء، لكن نسبة الانجاز متدنية جدا، إضافة إلى أن هناك كثيرا من المشاريع مستلمة استلاما أوليا ولم تسلم استلاما نهائيا، تعتبر متلكئة لأن المقاولين عجزوا عن معالجة العيوب والنواقص في هذه المشاريع، وتعتبر متلكئة لأن نسبة الإنجاز منتهية، لكن الانجاز المالي غير مكتمل، ونطالب من المحافظة ودائرة العقود الحكومية بسحب العمل عن كل شركة ومقاول متلكئ في العمل، وإيجاد حلول للمشاريع المتلكئة في التنفيذ التي هي الآن ضمن السقف الزمني للتعاقد، لكنها متلكئة لوجود تعارضات أو نقص في الكشوفات أو أن هناك تأخيراً في تصديق الكشوفات الإضافية أو منح السلف للمقاولين.

وفي سياق متصل، بيّن ممثل الشركة المسؤولة عن مشروع مدارس في أبي غرق عصام جابر: انه توجد مجموعة من المشاكل التي تواجهنا وتؤخر العمل، معظمها بسيطة، لا أعلم إن كانوا سيتجاوزونها أم لا، منها أولا المواقع غير الجاهزة عند استلامها حسب الاتفاق في العقد، مثلا موقع المدرسة وجدناه غير جاهز، أما المشكلة الثانية فهي أن التندر غير معد بالشكل الصحيح، حيث فيه كشوفات إضافية، ثالثا السلف التي عادة ما تتأخر، رابعا المخططات غير دقيقة وهذا ما يؤخرنا، وعندما نعمل مع أي دائرة فإنها تكون متعاونة معنا بصورة عامة، لكن هناك أشياء فنية لا تستطيع التصرف بها خارجة عن إرادتها، حيث لدينا مشاريع تأخرت لهذه الأسباب ومجموع المدارس ٥ مدارس.

وأضاف أن الفحوصات المختبرية مبالغ فيها وتتأخر، وتوجد عدة مختبرات للفحص، وهي مفتوحة لكن عليها حملا كبيرا لأن مشاريع المحافظة كبيرة وكثيرة، وعدد الفحوصات للمشروع متعددة مثلا أن جناح ٤ صفوف، عدد الفحوصات له بحدود ٥٠-٦٠ فحصاً، المفروض أن يتم تقليل الفحوصات من خلال طرق معينة رقابية، مثلا السمنت العراقي عليه رقابة نوعية ولا داعي لفحصه من جديد وغير ذلك من المواد.

وأشار مدير شركة مقاولات علي فرحان الى أن احد أسباب تأخرها في انجاز مشاريع الطرق هو قلة مادة الزفت المجهز من المصافي، وعملنا متوقف عليه لذا نطالب الحكومة المحلية باتخاذ خطوات معينة، منها مخاطبة وزارة النفط، وكذلك تقديم التسهيلات عند استيراد الزفت من الخارج.

نساء يفضلن البقاء في دائرة الخطر

حالات العنف إلى ارتفاع.. والمرأة المطلّقة منبوذة

□ أربيل / احمد طالب السلطان

"يتشاجر معي كل يوم، ويضربني، ويسخر مني، واغلب وقته يمضيه خارج البيت، يسهر مع أصدقائه، ويحتسي الخمر، واغلب أمواله ينفقها على النساء والخمر، ولا يهتم بشؤون البيت، ولا بابننا الذي لم يكمل العامين"، هذا ما بدأت به كلامها عن زوجها الذي يستخدم العنف الجسدي والنفسي ضدها، وتتابع شيرين حديثها قائلة: " تزوجنا ولم يكن أهله راضين عني رغم ابتعادهم عنا، فهم يعيشون في دولة أوربية، حتى أني بعد أن أنجبت طفلا، ذهبت لكي أريهم حفيدهم، وأبدأ معهم صفحة جديدة، لكنهم طردوني من بيتهم، ورفضوا أن يشاهدوا حفيدهم."

ناشطات: لا يوجد مبرر شرعي أو قانوني يسمح بضرب المرأة

رجل دين: الضرب الخطوة الأخيرة.. بشرط أن يكون خفيفاً

نساء يخشين الطلاق خوفاً من نظرة المجتمع الدونية للمطلقات

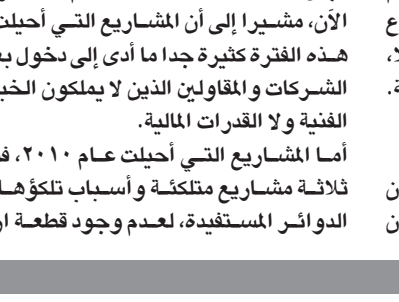

ارتفاع حالات العنف

حالات العنف ضد المرأة في العراق بازدياد بشكل عام، وخصوصا في إقليم كردستان، فحسب إحصائيات رسمية أظهرت أن العنف ضد المرأة لعام ٢٠١١، كان ٤٣ حالة قتل، و٤٤ حالة انتحار، و٢٢٨ حالة حرق، و١٢٣ محاولة انتحار بالحرق، و٩٩٠ حالة اعتداء، و٢٥٣٨ شكوى، و١٠٩ حالات اعتداء جنسي. وإحصائيات عام ٢٠١٠، تشير إلى ٤٩ حالة قتل، و٥٦ حالة انتحار، و٢٩٩ حالة حرق، و١٤٢ محاولة انتحار بالحرق، ١٠٦٨ حالة اعتداء، و٢٤٨٥ شكوى، ١٣٤ اعتداء جنسي.

وبحسب إحصائيات منظمة المسلة الإنسانية التي تتخذ من أربيل مقرا لها، فإن هناك أكثر من ٣٠٠ حالة مسجلة لديهم منذ عام ٢٠٠٨، وأنواع العنف تصنف إلى أربعة أنواع: عنف جنسي، وعنف اقتصادي، وعنف نفسي، وعنف جسدي، فأكثر الأنواع شهرة العنف الجسدي يليه العنف النفسي.

سارة حسن حسين الباحثة الاجتماعية في منظمة المسلة ذكرت " إن منظمتنا ترعى برنامج اللاعنف الذي باشرناه منذ عام ٢٠٠٨، حيث نقوم بمساعدة النساء اللواتي تعرضن للعنف من الناحية القانونية والنفسية، ونسعى لحل مشاكلهن، وعملنا يتم من خلال التنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، حيث يقومون بتحويل بعض الحالات لنا لتسويتها قانونيا ولمساعدة المرأة في الحصول على صلح أو الطلاق إن أرادت، ونساعدها في الحصول على كافة حقوقها من خلال محامية تعمل في المنظمة."

وأضافت سارة " انه لا يوجد مسوغ قانوني أو شرعي يسمح للرجل بأن يضرب المرأة وان ما يفعله بعض الرجال هو للتعبير عن رجولتهم، وهذا مفهوم خاطئ وان الدين الإسلامي لا يقبل بهكذا تصرفات وان بعض الرجال يفسرون القرآن على أهوائهم، والمادة الخامسة من الإعلان الدولي لحقوق الإنسان ترفض المعاملة القاسية أو التي تحط من كرامة الإنسان".

تفسيرات مختلفة

يستخدم الضرب كوسيلة للتأديب في الدين الإسلامي لإرجاع المرأة أو الرجل إلى صوابه، ولكن يجب أن تتبع خطوات قبله، هي الوعظ والإرشاد ثم الهجر، فإن أخطأت الزوجة يجب أن يعضها زوجها، ويوجه لها النصح لتدارك خطأها ثم إن لم تنفع هذه الخطوة هجرها لفترة من الزمن، وان لم ينجح معها النصح والهجر يستخدم الضرب على أن لا يكون في مناطق البطن أو الرأس أو يؤدي إلى عاهات مستديمة، فالضرب يجب أن يكون على اليد أو الرجل، هذا ما أكده ملا مزهر إمام جامع قادر بلا في مدينة أربيل.

وعقب ملا مزهر على استخدام العنف من قبل الرجل تحت عنوان "الرجال قوامون على النساء": إن هذه الآية تفسر حسب أهواء البعض، فالتفسير الحديث لهذه الآية حسب معظم الفقهاء هو إن الرجال قوامون بمعنى إنهم مسؤولون عن تدبير شؤون البيت، فالرجل مسؤول عن شراء الطعام والملبس وحتى إن كانت المرأة تعمل، فالرجل مسؤول عن إعانتها، كما عليه أن يقدم الصداق) المهر) قبل الزواج وإعطاء النفقة لها، فالإسلام ضمن للمرأة حقوقا أكثر من بقية الأديان وقام بحمايتها.وفي ذات السياق ذكر الدكتور كاوه محمود وزير الثقافة في إقليم كردستان "أجرينا تعديلات في قانون الأحوال الشخصية يوفر ضمانات لحق المرأة كالنفقة والمعيشة قبل أن يقوم الرجل بطلاقها."

وأضاف محمود "تسعى الوزارة لإيجاد تشريعات لتحديد العنف ضد المرأة وتم التباحث في الموضوع مع عدد من الوزارات كوزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية".

نظرة سلبية

تعود شيرين لتقول "لا استطيع طلب الطلاق لأن المجتمع ينظر إلى المرأة المطلقة نظرة سلبية حتى وإن كان السبب هو التعامل السيئ للرجل معها، فأنا لا أفكر في الطلاق لسببين بسبب ابني وبسبب نظرة المجتمع."

وعقبت الباحثة الاجتماعية سارة حسن على كلامها "إن نظرة المجتمع للمطلقة نظرة دونية ونظرة سيئة، وكانت نسب الطلاق قليلة، ولكن في الفترة الأخيرة ارتفعت نسب الطلاق، لأن النساء أصبحن قادرات على إعانة أنفسهن، فالجانب الاقتصادي دعم المرأة في التخلص من ظلم بعض الرجال، ففي الآونة الأخيرة ارتفعت نسب الطلاق وعدد الشكاوى المقدمة ضد الرجل بسبب تعسفهم."

زوجي هجرني وجلس مع أهله في أوروبا وأنا اعمل من اجل تربية ابني واجعله أفضل من أبيه الذي لا يمتلك حتى شهادة إعدادية، بهذه الكلمات أنهت شيرين حديثها وعيناها تدمعان.